الأمم المتحدة S/2014/9

مجلس الأمن

Distr.: General
9 January 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب

أولاً – مقدمة

١ – في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣، نظر مجلس الأمن في التحديات التي يشكلها الإرهاب في أفريقيا في سياق الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي بيان رئاسي أُصدِر في أعقاب المناقشة، دعاني المجلس إلى تقديم تقرير موجز يتضمن مسحاً وتقييماً شاملين لما قامت به الأمم المتحدة من أعمال ذات صلة بالموضوع لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب، بهدف مواصلة النظر في الخطوات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد (S/PRST/2013/5).

٢ – ووفقاً للبيان الرئاسي، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء أفريقيا لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي للإرهاب، مسترشدة بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الصدد، وهي تشمل في المقام الأول، على سبيل المثال لا الحصر، قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨ المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية عام ٢٠٠٦ وقراراتها الاستعراضية اللاحقة. ويقيِّم التقرير أيضاً تأثير هذه المساعدة ويقدم توصيات لعمل الأمم المتحدة في المستقبل.

٣ – ورغم الطابع الشامل للتقرير من حيث نطاق الأنشطة التي يغطيها، فإنه لا يقدم سرداً كاملاً لجميع الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب. فإن قدراً كبيراً مما نبذله من الجهود المتصلة بمجالات السلام والأمن والتنمية

الرجاء إعادة استعمال الورق

والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، لا يشمل مكافحة الإرهاب كهدف في حد ذاته، رغم أن تلك الجهود تسهم في منع الإرهاب والتصدي له بشكل ملائم.

ثانياً – الإرهاب في أفريقيا

٤ – ما زال الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في جميع أنحاء أفريقيا. فهو عامل محفز في عدد متزايد من حالات النزاع.

٥ – وقد أكدت زيارتي الأخيرة إلى منطقة الساحل اعتقادي بأهمية النظر في مسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بطريقة مترابطة. فيتعين على جهود مكافحة الإرهاب، حتى تكون فعالة، ألا تعالج العوارض فحسب، بل أن تتصدى أيضاً للظروف التي تهيئ البيئة التي تمكِّن المنظمات الإرهابية من الازدهار. وتنطوي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل على إمكانية التأثير تأثيراً حاسماً على المنطقة عن طريق توفير الدعم الطويل الأجل للجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن، وتحقيق النمو المستدام، والتنمية البشرية وبناء القدرة على الصمود (S/PRST/2013/5).

٦ – وفي مالي، كاد الإرهابيون أن يدمروا الهياكل الأساسية للدولة، مما أثر على استقرار البلد والمنطقة بأسرها. وما زال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وجماعة أنصار الدين، ينشطون في شمال مالي، مع ما لذلك من آثار تطال البلدان المجاورة. وقد عرَّضوا وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأنشطتها للخطر.

٧ – وفي شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء الكبرى، زاد تأثير الجماعات المسلحة ذات الإيديولوجيات المتطرفة، ومن بينها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. فقد استغلت هذه الجماعات حالة عدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان شمال أفريقيا، واستطاعت أن تعزز شبكاتها الموجودة وأن توسع نطاق أنشطتها. وقد بانت نيتها وقدرتها على تخطيط الهجمات في الجزائر والنيجر عام ٢٠١٣. وفي ليبيا، عززت جماعة أنصار الشريعة وجودها في شرق البلد، ولا سيما في درنة وبنغازي، واغتالت العديد من أفراد قوات الأمن الوطني وغيرها من مؤسسات الدولة.

٨ – وهيأت الحدود التي يسهل اختراقها والهياكل الضعيفة للدولة في جنوب ليبيا بيئة مؤاتية لزيادة وجود الجماعات الإرهابية وأنشطتها في منطقة الساحل. وعلاوة على ذلك، فإنها تتسبب في انتقال عدم الاستقرار مباشرة إلى المناطق المجاورة، حيث أسهم تدفق الأسلحة من ليبيا إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ولا سيما جمهورية أفريقيا الوسطى،

في تصعيد العنف الذي يشكل خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

٩ - ورغم الإجراءات الحازمة التي تتخذها الحكومات المعنية، تشن جماعة بوكو حرام وجماعة الأنصار التابعة لها هجماتهما القاتلة في نيجيريا. فقد استغلت بوكو حرام الحدود التي يسهل اختراقها بين نيجيريا والكاميرون واختطفت رعايا أجانب في الكاميرون. كما تسببت الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها في نزوح ما يقدر بـ ٠٠٠ ٤٥ من اللاجئين والمهاجرين العائدين النيجيريين، إلى تشاد والكاميرون والنيجر، بينهم أشخاص يشتبه في أنهم من المتمردين. وأصبح وسط أفريقيا أيضاً الساحة الرئيسية لعمليات جيش الرب للمقاومة، المسؤول عن ارتكاب انتهاكات خطيرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان، والذي يعتبره الاتحاد الأفريقي جماعة إرهابية.

١٠ - وفي شرق أفريقيا، أصبحت حركة الشباب منخرطة بشكل متزايد في حرب غير متكافئة، بسبب الحملة العسكرية التي تشنها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. وتُظهر حركة الشباب تحسناً في قدرتها على شن هجمات إرهابية معقدة، بما في ذلك في المنطقة الأوسع نطاقا، كما اتضح مؤخراً في الهجوم الذي شنته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على مجمع ''ويست غايت'' التجاري في نيروبي. وأفيد أن حركة الشباب استطاعت أن تحصل على دعم من الشبكات الإرهابية الدولية الأخرى. وذُكِر أن للجماعة صلات قوية بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وأنها قدمت تدريباً في الصومال لأفراد إرهابيين من نيجيريا ومن بلدان قريبة من حدودها. إلا أنه لم يتسن التثبت بالأدلة من الإفادات بقيام حركة الشباب بتوفير التدريب لأفراد جماعتي بوكو حرام والهجرة. وبالإضافة إلى ذلك، بينت هجمات حركة الشباب والجماعات التابعة لها التي شنتها في أوغندا وكينيا مدى اتساع نطاق عملياتها وقدرتها على التجنيد في المجتمعات الصومالية في تلك البلدان. وتتيح لها تلك التحالفات أن تقوم بجهود أوسع نطاقا تهدف إلى زعزعة الاستقرار في القارة الأفريقية.

١١ - ولم تسلم حتى منطقة الجنوب الأفريقي من أعمال الإرهاب. فقد وقعت سلسلة من الحوادث الفردية تراوحت بين تفجيرات ومزاعم بإجراء تدريبات في جنوب أفريقيا متصلة بتنظيم القاعدة. وأُطلِقَت تحذيرات أيضاً بوجود خلايا لتنظيم القاعدة في زامبيا، وسلَّم كل من جنوب أفريقيا وزامبيا في الماضي أشخاصاً يشتبه في كونهم إرهابيين.

١٢ - ويزداد المشهد تعقيداً جراء التعاون المتزايد بين الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية، لا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل حيث تشكل الشبكات الإجرامية

المنظمة خطراً كبيراً على السلام والاستقرار[1]. فقد قامت جماعات تابعة لتنظيم القاعدة بنفسها بعمليات خطف مقابل الحصول على فدية، التي تعد مصدراً رئيسياً من مصادر دخل تلك الجماعات. ولذلك فإن البراهين المتزايدة بوجود تقاطُع مصالح بين الجماعات الإجرامية المنظمة والإرهابيين تؤكد ضرورة توفير مساعدة شاملة متعددة الأبعاد للتصدي للتحديات الأمنية المتداخلة.

ثالثاً – الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمساعدة الدول والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب

١٣ – يستلزم التصدي للتحديات المتنوعة التي تشكلها الجماعات الإرهابية استجابات قوية عبر مجموعة واسعة من الأنشطة، بدءاً بتعزيز التنمية مرورا بإرساء الحكم الرشيد وتوطيد سيادة القانون، وبتعزيز حقوق الإنسان وصولا إلى معالجة الظروف المفضية إلى الإرهاب.

١٤ – وتحدد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مجال بناء القدرات باعتباره عنصراً محورياً في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. وقد استجابت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وكيانات الأمم المتحدة العاملة في إطارها لاحتياجات الدول الأعضاء الأفريقية، بما يتوافق مع ولاية كل من هذه الكيانات ومجالات خبرتها. وما برحت الأمم المتحدة تعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمضاعفة تأثير عملها.

١٥ – ورغم أن الأمم المتحدة تؤدي دوراً حيويا في جهود بناء القدرات، فإن الحكومات الأفريقية نفسها هي في طليعة الجهات الباذلة لتلك الجهود. وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن الإرهاب كثيراً ما يتجاوز حدود البلدان، فمن الأهمية بمكان أن تتعاون الحكومات على الصعيد الإقليمي وحتى الأقاليمي لمواجهة الأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، من الضروري تعزيز التعاون، خصوصاً بين دول الساحل والمغرب العربي، وبين دول الساحل ووسط أفريقيا، وبين دول شرق أفريقيا والمغرب العربي، وبين دول الشرق الأوسط وشرق أفريقيا.

١٦ – وقدمت الأمم المتحدة مساعدة شملت جميع الأركان الأربعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تدعو إلى العمل من أجل معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ منع الإرهاب ومكافحته؛ بناء قدرات البلدان على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛ وكفالة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب. وقدمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

(١) انظر تقرير الأمين العام عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/359).

أيضاً المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة في هذا الصدد إلى الدول من أجل تنفيذ قرارات مختلفة للجمعية العامة ومجلس الأمن متصلة بمكافحة الإرهاب.

١٧ - ويستعرض المسح الشامل للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة الوارد في الفرع ألف من هذا التقرير العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول الأعضاء، ويستعرض في الفرع باء العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وفي كلا الفرعين، صُنفت الأنشطة بحسب المجالات المواضيعية التي حددتها الاستراتيجية العالمية.

ألف - العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول الأعضاء

معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب

تشجيع الحوار والتفاهم والتصدي لإغراء الإرهاب

١٨ - تدعو استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، وإلى وضع برامج للتثقيف والتوعية العامة في هذه الميادين.

١٩ - وتعكف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على إطلاق مبادرات في مجالات الثقافة والتعليم والإعلام. فمن أجل تعزيز حماية الثقافة، تعمل اليونسكو مع المجتمع الدولي لمنع تدمير التراث الثقافي أو إلحاق الضرر به، ومنع الاتجار بالممتلكات الثقافية، مؤكدة أن التراث الثقافي والقيم التي يجسدها ما هي إلا قوة وحدوية لتحقيق المصالحة وبناء السلام. وفي مالي، ساعدت اليونسكو على حفظ التراث الثقافي وأشكال التعبير الثقافي، اللذين تعرضا لهجمات متكررة أثناء النزاع الأخير. وفي أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وجعلَ دعم الحفاظ على التراث الثقافي جزءاً من ولايتها، دأبت اليونسكو على العمل مع شركاء الأمم المتحدة لإدراج صون التراث الثقافي في جهود عمليات حفظ السلام والانتعاش.

٢٠ - وما برح تعزيز الحوار والتفاهم من أجل إحلال السلام في المنطقة يشكل محطاً للتركيز في اتفاق للتعاون مبرم بين اليونسكو والمملكة العربية السعودية دعماً لبرنامج عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار. ونُفِّذَت مشاريع تهدف إلى إرساء ثقافة الحوار في تونس وليبيا ومصر.

٢١ - وفي غرب أفريقيا، يقدم كل من اليونسكو ومصرف التنمية الأفريقي الدعم لأحد مشاريع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال السلام والتنمية، يهدف إلى استحداث أدوات تعليمية لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، والمواطنة، وثقافة السلام والديمقراطية، والتكامل الإقليمي في نظم التعليم الرسمية في الدول الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة. وفي شمال أفريقيا، تساعد اليونسكو البلدان في تنقيح وتعديل المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية الأخرى لمواجهة القوالب النمطية الثقافية والدينية والجنسانية.

٢٢ - وبالنظر إلى الدور الذي يؤديه زرع التطرف في انتشار الإرهاب وأهمية التركيز على الشباب في الإجراءات الوقائية، واصلت اليونسكو، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأفرقتها القطرية، إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم المساعدة التقنية لدعم حكومات بوروندي وسيراليون وغانا وليبريا ومالي في مراجعة أو وضع سياسات عامة متكاملة وجامعة بشأن الشباب. وأعدت اليونسكو أيضا مشروعا في موريتانيا يركز على تعليم الشباب المهارات والقيم اللازمة لتعزيز التسامح والحوار. وقامت اليونسكو، بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب ووزارة التعليم العالي في مصر، بإعداد دليل عن الديمقراطية يراعي المنظور الجنساني.

٢٣ - ونظرا لأن إذاعة المجتمع المحلي تضطلع بدور رئيسي في كثير من جوانب الحياة اليومية للمجتمعات المحلية، قامت اليونسكو بتدريب الشباب في جنوب أفريقيا على الاستفادة من المحطات الإذاعية للمجتمعات المحلية في تعزيز الاندماج الاجتماعي، وإنشاء منابر للحوار، وبناء مجتمعات يتمتع فيها الجميع بسلام حقيقي. وقامت اليونسكو أيضا بتعزيز القدرات في مجال مباشرة المشاريع الاجتماعية التي يقودها الشباب وتعزيز ثقافة السلام بتوفير زمالات ''الانطلاق'' من خلال برنامج الزمالات الدولي ومن خلال عملها مع المركز الأفريقي للإرشاد والنصح وتنمية الشباب في ملاوي.

٢٤ - وتعمل اليونسكو أيضا مع وسائط الإعلام بوصفها وسيلة هامة لتشجيع التسامح، بتنفيذ برامج في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقدت مؤتمرا دوليا في نيجيريا موضوعه ''زيادة الدراية الإعلامية والمعلوماتية كوسيلة لتعزيز التنوع الثقافي''.

٢٥ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تحليله للتنمية المتصلة بالنزاعات في إعداد وتطبيق تحليلٍ متصل بالنزاعات لدعم الجهود القائمة على أدلة المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم لإصلاح القطاع الأمني وأمن المجتمعات

المحلية من خلال برنامجه المعني بتوطيد السلام والحوكمة الذي يشمل بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

مكافحة التطرف العنيف والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية

٢٦ - وضع تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة برامج في أفريقيا لمنع زرع التطرف. ويركز أحد هذه البرامج على المجتمعات المحلية في نيجيريا ويستهدف الشباب والنساء وقادة المجتمعات المحلية لتيسير الحوار والتفاعل فيما بين أعضاء المجموعات المختلفة. ويقوم التحالف حاليا بتوفير الدعم لمشروعين يقودهما المجتمع المدني في منطقة القرن الأفريقي يهدفان إلى تخفيف حدة التوتر في المنطقة الساحلية في كينيا من خلال تقييم اتجاهات زرع التطرف والتطرف العنيف وتمكين قدرات الشباب الذين تستهدفهم الجماعات المتطرفة. وإضافة إلى ذلك، وحتى يتسنى التصدي للخطاب المتطرف، سيقوم التحالف، بدعم من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بتنفيذ مشروع آخر يطلق مبادرات في مجال بناء القدرات لمكافحة استخدام الخطاب الملهب للمشاعر من قبل المهنيين الإعلاميين الصوماليين في المهجر لتحسين العلاقات بين العشائر وعبر الانقسامات السياسية.

٢٧ - وواصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، قامت المديرية، بالتعاون مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، وبدعم من هولندا، بتنظيم حلقة العمل الثانية لها في تموز/يوليه ٢٠١٢ في الرباط، عن تنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وعقدت حلقة العمل في إطار المبادرة العالمية للمديرية التي تجمع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني حتى يناقشوا، في جملة أمور، تجريم التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية والتدابير التي ينبغي اتخاذها، بما في ذلك تدابير السياسات الاجتماعية، من أجل التصدي للتطرف العنيف وزرع التطرف.

٢٨ - وفي حلقة العمل الإقليمية الثالثة المعقودة في الجزائر العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بتيسير من المديرية، لمناقشة التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، قام ممثلو الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، بمناقشة الاستراتيجيات الفعالة لحظر التحريض ومكافحته. وستقوم المديرية في مطلع عام ٢٠١٤ بتيسير حلقة عمل وطنية لكينيا لمناقشة المسائل المتعلقة بالقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) في إطار متابعة حلقة العمل الإقليمية لدول شرق أفريقيا المعقودة في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

إعادة تأهيل وإعادة إدماج المتطرفين الممارسين للعنف

٢٩ - قام معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، التابع للاتحاد الأفريقي، بتنظيم مشاورة إقليمية بشأن إعادة تأهيل وإعادة إدماج المتطرفين الممارسين للعنف في شباط/فبراير ٢٠١٣. وشكلت المناسبة أساسا لوضع برنامج إقليمي يركز على بوركينا فاسو والجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، يهدف إلى بناء قدرات الدول الأعضاء على تصميم برامج لإعادة تأهيل وإدماج المتطرفين الممارسين للعنف في السجون والتخطيط لتلك البرامج ووضعها وتنفيذها. وأجرى المعهد مشاورة أولية مع وزارة الداخلية في نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وسيتعاون مع دول أعضاء أخرى من غرب أفريقيا في البناء على البرامج القائمة.

منع الإرهاب ومكافحته

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

٣٠ - قدم صندوق النقد الدولي المشورة بشأن تنمية القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدة حكومات في أفريقيا، بينها جزر القمر وجنوب السودان وسان تومي وبرينسيبي والسودان وغانا والمغرب ونيجيريا.

٣١ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال فرع منع الإرهاب التابع له، مساعدة البلدان في تنفيذ الإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وتجميد الأصول. وقدم أيضا تدريبا متخصصا لموظفي العدالة الجنائية في المؤسسات الوطنية المختصة في المنطقة، بما في ذلك على سبيل المثال حلقة عمل بشأن تجميد الأصول وتنفيذ نظام الجزاءات عملاً بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الرباط. وقدم أيضاً البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، التابع للمكتب، مساعدة تقنية مستمرة لبلدان في شمال أفريقيا لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة استمرار مبادرة مشتركة للتدريب بين المكتب ومنظمة الجمارك العالمية بشأن حاملي النقدية.

بناء قدرات الدول على منع الانتشار وعلى التصدي للهجمات التي تشن باستعمال أسلحة الدمار الشامل

٣٢ - ما برحت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تقوم، منذ عام ٢٠١٢، في إطار تنفيذها لهذا القرار، بزيارات قطرية إلى مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي

الآونة الأخيرة، إلى بوركينا فاسو (في عام ٢٠١٣)، من أجل التوعية والمساعدة في وضع خطط وطنية لتنفيذ القرار. وتلقت اللجنة أيضاً دعوة لزيارة النيجر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٣ - وقام معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي لتخفيف حدة مخاطر مراكز الامتياز الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بإنشاء مكاتب إقليمية في الجزائر وكينيا والمغرب من أجل تخفيف حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية عن طريق تشجيع سياسة متسقة وتحسين التنسيق والتأهب وتوفير نهج شامل يغطي المسائل القانونية والعلمية والتقنية وتلك المتعلقة بالإنفاذ.

بناء قدرات الدول في مجال منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد

تيسير تقديم المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب

٣٤ - وضع مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأعضاء بناء على طلبها على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متكاملة، وتقديم مساعدة تشمل جميع أركان الاستراتيجية، وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة. ويشارك البلد الشريك بشكل وثيق في تصميم الأنشطة الرامية إلى تحسين فعالية المساعدة التقنية وأثرها واستدامتها. وتقوم حاليا هذه المبادرة، التي تستند إلى تخطيط وافٍ وتحليل للثغرات في ما يتعلق بالاحتياجات في مجال بناء القدرات في البلد المعني، بتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى بوركينا فاسو ونيجيريا. ووضعت مشاريع مشتركة مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واليونسكو.

تعزيز تنفيذ الصكوك القانونية والدولية، وتقديم المساعدة القانونية، وتعزيز قدرة موظفي العدالة الجنائية

٣٥ - واصلت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ رصد وتشجيع تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) في أفريقيا. فقد قامت المديرية بزيارات تقييمية وأوفدت بعثات لتقصي الحقائق، بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب، إلى ٢٣ بلدا، بينها أنغولا وبوتسوانا وجيبوتي وزامبيا وغابون والمغرب وموريتانيا وموزامبيق والنيجر.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نظمت المديرية بالتعاون مع حكومة تونس حلقة دراسية عن تقديم الإرهابيين إلى العدالة في إطار سلسلة من الحلقات الدراسية المقدمة لكبار

أعضاء النيابة العامة المعنيين بمكافحة الإرهاب من أجل تمكين الممارسين من تبادل المعلومات في مجال التحديات والدروس المستفادة؛ ومناقشة الممارسات الجيدة وسبل المضي قدما في مسائل مواضيعية محددة تتصل بمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد عقدت حلقة دراسية سابقة في الجزائر العاصمة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ ركزت على دور المدعي العام في منع الإرهاب.

٣٧ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية والتدريب المتخصص في إطار بناء القدرات لموظفي العدالة الجنائية من أجل منع الإرهاب ومكافحته. وكانت معالجة الثغرات التي تشوب النظام القانوني لمكافحة الإرهاب وتعزيز القدرات من أجل التنفيذ الفعال لآليات التعاون الدولي، هي أيضا من بين أولويات المكتب في أفريقيا. وفي هذا السياق، قدم المكتب الدعم والمساعدة التقنية لإنشاء برنامج قضائي إقليمي، أنشئ في عام ٢٠١٠، بمشاركة بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر. وتتعاون هذه الشبكة المؤلفة من مراكز التنسيق الوطنية في تيسير تسليم المجرمين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. وعقد الاجتماع السنوي الرابع للبرنامج في نواكشوط في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بمشاركة جامعة الدول العربية بصفة مراقب. واستنادا إلى هذه التجربة الناجحة، قام المكتب أيضاً بإنشاء شبكة إقليمية للمدعين العامين والسلطات المركزية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموريتانيا. وبالنسبة لمنطقة الساحل، أعد المكتب دليلين عمليين لمساعدة موظفي العدالة الجنائية على التصدي للأنشطة الإرهابية.

٣٨ - وبناء على الأعمال السابقة للمكتب في نيجيريا، قام المكتب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بوضع برنامج متعدد السنوات مع نيجيريا بشأن تعزيز استجابات العدالة الجنائية لأغراض الأمن المتعدد الأبعاد بدأ تنفيذه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات والتبادل التشغيلي لدى المؤسسات الأمنية ومؤسسات العدالة الجنائية الوطنية المشاركة في التحقيقات والملاحقات القضائية والفصل القضائي في مجال مكافحة الإرهاب. وقد بدأت هذه الكيانات الثلاثة أيضاً تنفيذ برنامج مدته أربع سنوات بشأن فعالية التحقيقات والملاحقات القضائية في مجال مكافحة الإرهاب في سياق احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في بلدان المغرب العربي. ومن المقرر عقد حلقة العمل الإقليمية الأولى في مطلع عام ٢٠١٤، وستستهدف المحققين وأعضاء النيابة العامة وصانعي السياسات. ويعتزم أيضاً تنفيذ عدد من أنشطة بناء القدرات الوطنية.

٣٩ - ووضعت خطط للأجلين المتوسط والبعيد بين المكتب وحكومات المغرب العربي، بإقامة شراكات استراتيجية تهدف إلى تقديم المساعدة المستدامة والمتخصصة والميدانية في المجالات التقنية وبناء القدرات من أجل تعزيز التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز القدرات الوطنية المتخصصة في مجالات التحقيق والملاحقات القضائية والفصل القضائي في قضايا الإرهاب.

٤٠ - وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب إلى بلدان في شرق أفريقيا؛ فقام على سبيل المثال، بتشاور وثيق مع السلطات الوطنية في إثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا، بوضع برامج قطرية مخصصة للمساعدة الطويلة الأجل لتعزيز استجابتها للإرهاب في مجال العدالة الجنائية وفقا لسيادة القانون ومع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان. وقد بدأ تنفيذ أنشطة المساعدة في إثيوبيا وجيبوتي، ويتوقع أن تبدأ في الصومال وكينيا مطلع عام ٢٠١٤.

٤١ - ويسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جاهدا أيضا إلى دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما بشأن المسائل الجنائية. وستُعقد حلقة عمل إقليمية للسلطات المركزية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في المغرب في إطار المبادرة العالمية المشتركة بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وسينظم المكتب حلقة عمل وطنية بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية ذات الصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد في ناميبيا في آذار/مارس ٢٠١٤.

٤٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، استضافت جمهورية تترانيا المتحدة رابع حلقة دراسية للمدعين العامين بشأن تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وذلك في إطار الحلقات الدراسية التي تنظمها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والتي تعنى بجوانب السياسة العامة لمنع الأعمال الإرهابية وملاحقة مرتكبيها قضائيا. وفي إطار متابعة هذه الحلقة الدراسية، وبدعم من حكومتي أستراليا ونيوزيلندا، عقدت المديرية ومركز التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب أول حلقة عمل في سلسلة من أربع حلقات لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين من شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وكينيا) بشأن تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وذلك في أيار/مايو ٢٠١٣ في كمبالا. والهدف من حلقات العمل المذكورة هو تعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية، والتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات، والتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

٤٣ - وبالاشتراك مع حكومة إثيوبيا، نظم مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا، في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١١. وكانت حلقة العمل بمثابة منتدى لتبادل وجهات النظر والأولويات، وتحديد السبل العملية الكفيلة ببناء قدرات الدولة. كما كانت بمثابة نقطة انطلاق للمشاركين من الدول والمنظمات الإقليمية ذات الصلة من أجل وضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب، بدعم من فرقة العمل والكيانات ذات الصلة بها. ودعا المشاركون إلى بذل المزيد من الجهود من أجل إيجاد وتعزيز المهارات القيادية الفعالة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول إلى تعزيز التعاون العملي داخل المنطقة فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية ذات الصلة بالاستراتيجية العالمية.

٤٤ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب اجتماعا استثنائيا مع الدول الأعضاء من منطقة الساحل ومع منظمات دولية وإقليمية بشأن تعزيز التعاون والمساعدة التقنية، أكدت فيه على ضرورة بناء القدرات بطريقة منسقة ومتسقة ومتكاملة.

٤٥ - واضطلعت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ببرامج بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والقرن الأفريقي من أجل تعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات، وتقوية استجابتها العملانية المتكاملة في المنطقة، وتوسيع نطاق استخدام شبكة اتصالاتها الآمنة وقواعد بياناتها وخدماتها. وساعد هذا البرنامج ضباط مراقبة الحدود، وموظفي الهجرة، ومسؤولي وخبراء مكافحة الإرهاب العاملين في المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول في كل من إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومالي، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس، والنيجر، ونيجيريا.

٤٦ - وتعمل منظمة الجمارك العالمية مع العديد من بلدان شمال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الصعيد الثنائي وفي إطار مبادراتها الإقليمية الرامية إلى تعزيز إدارة الحدود. وتقوم مكاتب الاتصالات الاستخبارية الإقليمية في السنغال والكاميرون والمغرب، بالإضافة إلى مراكز التدريب الإقليمية في مصر والمغرب، بتقديم الدعم في التحليل الاستخباراتي والأمن ومكافحة الإرهاب. وتقدم منظمة الجمارك العالمية الدعم إلى ليبيا في مسائل مراقبة الحدود. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، تدعم المنظمة الشبكة الوطنية لإنفاذ القوانين الجمركية، التي تمكّن البلدان من تسجيل وتحليل المعلومات عن الشحنات والأشخاص موضع الشبهات (بما في ذلك الجوانب ذات الصلة بمكافحة الإرهاب).

٤٧ - وتقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المساعدة إلى الحكومة الليبية في إصلاح مؤسساتها الأمنية لتوفير القدرات الأساسية على إنفاذ سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، ما يعزز بالتالي بشكل غير مباشر قدرات البلد على مكافحة الإرهاب.

٤٨ - وفي إطار ميثاق الاتفاق الصومالي الجديد، نظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أنشطة تتعلق بسيادة القانون دعماً لقطاعي العدالة والشرطة الصومالية، وذلك بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتعاون وثيق مع حكومة الصومال الاتحادية. كما يحظى إنشاءُ هيكل مؤهل من المؤسسات الإصلاحية التي توفر الأمن اللازم للمحتجزين في الحبس الاحتياطي أو من يقضون عقوبات بالسجن، باهتمام عاجل من البعثة والبرنامج. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كمبالا حلقة عمل وطنية للصومال بعنوان الإطار القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب: التعاون الدولي في التحقيق والمقاضاة بشأن الجرائم المرتكبة في عرض البحر. وقد اشتركت في رعاية حلقة العمل هذه حكومتا أوغندا وإيطاليا.

تعزيز أمن النقل

٤٩ - واصلت المنظمة البحرية الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة الصومال الاتحادية والسلطات الإقليمية في صوماليلاند، وبونتلاند، وغالمودوغ، في شراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من أجل إحراز تقدم في وضع الاستراتيجية الصومالية لأمن الموارد البحرية من خلال عملية كمبالا، وللمساعدة في مراجعة وتحسين التشريعات الوطنية لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب

تعزيز حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب

٥٠ - قام المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب بزيارة رسمية إلى بوركينا فاسو من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بدعوة من الحكومة، لجمع معلومات عن الحالة الراهنة في بوركينا فاسو، تمهيدا لمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب مع احترام حقوق الإنسان وتعزيز تطبيق الصكوك الدولية. وقد أبرزت هذه الدعوة، فضلا عن التعاون الذي لقيه المقرر الخاص خلال زيارته،

التزام حكومة بوركينا فاسو بكفالة انسجام جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان[٢].

٥١ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مؤتمر حول مشروع القانون التونسي الجديد لمكافحة الإرهاب، نظمته وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في حكومة تونس. وقدمت المفوضية تعليقات خطية على مشروع القانون بهدف تحسين ضمانات حقوق الإنسان لكل من الضحايا والمشتبه في تورطهم في الإرهاب. وتدعم هذه المبادرة الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة مواءمة التشريعات التونسية لمكافحة الإرهاب مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن المقرر الخاص السابق المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (انظر A/HRC/16/51/Add.2 و A/HRC/20/14/Add.1).

باء - أعمال الأمم المتحدة المضطلع بها بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب

حل النزاعات وتخفيف الآثار الإقليمية

٥٢ - يتزايد تكليف عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة بمهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى سبيل المثال، فإن فريق سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عمل عن كثب مع حكومة الصومال الاتحادية لمساعدتها في إدارة فصل المقاتلين عن صفوف حركة الشباب، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ومعايير حقوق الإنسان. وتكللت هذه المشاركة بتقييم الإطار القانوني الذي استندت إليه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في دعم الحكومة الاتحادية الصومالية؛ وبمشاركة فريق من موظفي حقوق الإنسان المدرَّبين في رصد أداء مركز سيريندي لإعادة تأهيل الشباب وذلك من أجل فصل المقاتلين في مقديشو؛ وتقييم مدى تطبيق أفضل الممارسات في وضع برامج نزع التطرف من المقاتلين المنفصلين عن حركة الشباب. وتسعى الأمم المتحدة إلى الاستفادة من الخبرات الأولية

(٢) سيُعرض تقرير الزيارة القطرية إلى بوركينا فاسو على مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والعشرين المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٤ (A/HRC/25/59/Add.1). ويمكن الاطلاع على البيان الذي أصدره المقرر الخاص في ختام الزيارة على الموقع http://www.ohchr.org.

المكتسبة في الصومال من أجل التصدي للتهديد الإرهابي الذي يشكله اختراق تنظيم القاعدة لجماعات الطوارق المسلحة غير التابعة للدولة في شمال مالي.

٥٣ - وبالإضافة إلى العواقب الإنسانية الإقليمية غير المقصودة للتراعات، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تحركات الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية، يؤدي إلى تفاقم التحديات الأمنية، ولا سيما لدى وجود ثغرات في الحدود المشتركة مع دول مجاورة هشة أو غير مستقرة. وستشترك المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، في إطار تعاونها مع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بشأن مسائل الإرهاب، في تنفيذ مشروع يتعلق بتنسيق إدارة الحدود بين دول شرق أفريقيا سينطلق في عام ٢٠١٤ في إطار متابعة حلقة العمل الإقليمية بشأن مراقبة الحدود، التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٠.

تشجيع الحوار والتفاهم والتصدي لإغراء الإرهاب

٥٤ - نظمت اليونسكو منتدى البلدان الأفريقية بعنوان المصادر والموارد من أجل ثقافة السلام، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وحكومة أنغولا في لواندا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وقد أسفر ذلك عن وضع خطة عمل من أجل ثقافة السلام في أفريقيا؛ وإطلاق شراكة بين أصحاب المصالح المتعددين من أجل تنفيذ خطة العمل من خلال التنسيق على كل من الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ وإطلاق حركة للبلدان الأفريقية دعماً لحملة ''اجعلوا السلام حقيقة''، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠. وفي ٤٥ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وضعت اليونسكو خريطة شاملة للسياسات والموارد الحالية تقدم صورة عن الطريقة التي يمكن بها تعزيز ثقافة السلام.

٥٥ - وفي البلدان العشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، نفذت اليونسكو مشروعا بعنوان ''التعليم من أجل المواطَنة وثقافة السلام'' لدعم إدماج وحدات زرع ثقافة السلام والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية.

مكافحة التطرف العنيف والتصدي للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية

٥٦ - في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نظم ممثلي الخاص لغرب أفريقيا في داكار جلسة لتبادل الأفكار مع المنسقين المقيمين في المنطقة حول عوارض التطرف الديني والعرقي - السياسي وآثارهما على الاستقرار في غرب أفريقيا. وشارك في هذه الجلسة خبراء من مؤسسات البحث والأوساط الأكاديمية، فضلا عن الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وممثلين عن مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وإدارة شؤون السلامة والأمن. ونظر المشاركون في نُهُج

شمولية للتصدي للعوامل التي تؤدي إلى انتشار التطرف والإرهاب في المنطقة، وأفضل السبل التي يمكن بها لكيانات الأمم المتحدة أن تساعد في التعامل مع هذه الظاهرة وآثارها على السلام والأمن والاستقرار. وأكد المشاركون على العلاقة بين الأمن والتنمية، وشددوا على الحاجة إلى إدارة شاملة تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، تولي الاحترام الواجب للاعتبارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٧ - وفي إطار الجهود الرامية إلى التصدي للتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية، اشتركت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مع جامعة الدول العربية في تنظيم حلقة عمل إقليمية عنوانها سبل وضع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لمواجهة أعمال التحريض والتطرف والعنف التي تؤدي إلى الإرهاب، وتعزيز الحوار الثقافي، عُقدت في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وشكلت حلقة العمل منتدى أتاح لجامعة الدول العربية النظر في نتائج حلقات العمل السابقة المتعلقة بتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، والأحكام ذات الصلة الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ ومناقشة الممارسات الوطنية السليمة والتحديات؛ وتحديد الحلول المحتملة التي تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

منع الإرهاب ومكافحته

وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الإرهاب

٥٨ - يعمل مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بشكل مشترك مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، للمساهمة في وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا. وفي إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، اعتمدت الدول الأعضاء، خلال الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة الاستشارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إعلانا بشأن خريطة طريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا.

٥٩ - والهدف الرئيسي من هذا الإعلان هو تقوية الجمارك والجيش والشرطة وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي القائم على آليات ثنائية ومتعددة الأطراف ومؤسسية في المنطقة دون الإقليمية. وتمشيا مع خريطة الطريق، نُظمت حلقة عمل بشأن وضع استراتيجيةٍ لمكافحة الإرهاب لوسط أفريقيا بدعم من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في برازافيل على هامش الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة الاستشارية.

٦٠ - وستنفَّذ خريطة الطريق بإشراك المجتمع الدولي ككل، ولا سيما الأمم المتحدة، من خلال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، فضلا عن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. وستحدد حلقات العمل المقبلة الأولويات الإقليمية. وستُعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حلقة عمل أولى بشأن الشرطة والاستخبارات، يشترك في تنظيمها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والمكتب المشترك لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وذلك في ليبرفيل وبدعم مالي من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٦١ - وسيعمل أيضا مكتب مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وكذلك المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب على تقديم الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل وضع استراتيجية لزيادة التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي في مجال منع ومكافحة الأنشطة الإرهابية في الجنوب الأفريقي.

٦٢ - ووقَّع مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وبرنامج قطاع الأمن التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مذكرة تفاهم في تموز/يوليه ٢٠١٢ تتيح للمكتبين أن يطلقا معا مشاريع لمكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا؛ ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة الإرهاب في شراكة مع الدول؛ وإنشاء جهات مخصصة للاتصال والتنسيق من أجل تعاون ومشاركة أوثق.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٦٣ - عملت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على نحو وثيق مع فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، على تنظيم أول حلقة عمل إقليمية مشتركة عن تجميد ممتلكات الإرهابيين تستفيد منها الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وغينيا، عُقدت في داكار من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستنظَّم مناسبة مماثلة في أوائل عام ٢٠١٤ للبلدان الناطقة بالإنكليزية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦٤ - ومُنحت المديرية وفريق الرصد التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، مركز مراقب في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وشاركت المديرية لاحقا في الاجتماع العام لمجموعة العمل وشاركت

في تنظيم حلقة عمل إقليمية عن التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن، والاتفاقيات والمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عقدت في الأردن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٦٥ - وقامت المديرية بالمشاركة مع المركز العالمي للتعاون على مكافحة الإرهاب وبدعم من حكومتي هولندا وألمانيا، بعقد حلقة عمل دون إقليمية للدول الأعضاء في شرق أفريقيا تناولت الرصد الفعال للتحويلات البديلة لمنع استغلالها في تمويل الإرهاب، وذلك في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكان الهدف من حلقة العمل التوعية بخطر محولي الأموال غير الرسميين الذين يمكن استخدامهم لتمويل الأنشطة الإرهابية؛ وتشجيع الحوار بين الوكالات الناظمة والمسؤولين عن إنفاذ القانون ومحولي الأموال؛ وتعزيز تعميم الخدمات المالية وتحديد أفضل الممارسات. وستعقد حلقة عمل مماثلة لمنطقة الساحل في أوائل عام ٢٠١٤.

٦٦ - وعملت المديرية على نحو وثيق مع مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق ووسط أفريقيا في مسائل تتصل بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى مشاركتها على نحو نشط في الجلسات العامة للمجموعة والمساعدة في تقديم التدريب، نظمت المديرية مناسبات مشتركة مثل حلقة العمل الإقليمية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بشأن التجميد الفعال لأصول الإرهابيين، التي عقدت في جمهورية تترانيا المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالتعاون مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.

٦٧ - وتشاركت المديرية والمركز الأسترالي للإبلاغ عن المعاملات وتحليلها في تنظيم حلقة عمل دون إقليمية للدول الأعضاء في مجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق ووسط أفريقيا بشأن التحكم في حركة الأموال النقدية والصكوك القابلة للتداول لحاملها، عبر الحدود، التي عقدت في بريتوريا، في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي وقت لاحق طلبت بوتسوانا، وزامبيا، وموزامبيق، وناميبيا تنظيم دورات تدريبية ثنائية إضافية. وستقوم المديرية بتيسير تقديم التدريب المطلوب إلى موظفي الجمارك وشرطة الحدود ووحدات الاستخبارات المالية في الربع الأول من عام ٢٠١٤.

٦٨ - وقدم صندوق النقد الدولي المساعدة إلى حكومة موزامبيق لتقييم نظامها القانوني والمؤسسي المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن تقديم المشورة للصياغة القانونية. كما درب موظفي المصرف المركزي على إجراءات الرقابة القائمة على المخاطرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦٩ - وواصل البنك الدولي تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ما يتعلق بثلاثة أركان رئيسية هي التشخيص، وتقديم الدعم في سن القوانين والأنظمة بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة، وبناء قدرات صانعي السياسات والممارسين في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وواصل البنك الدولي إقامة شراكات قوية مع وكالات الأمم المتحدة في تقديمه للمساعدة، كالمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق رصد تطبيق القرار ١٢٦٧، ولا سيما في ما يتعلق بتجميد الأصول.

٧٠ - وضمن إطار الفريق العامل المعني بالتصدي لتمويل الإرهاب التابع للجنة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومبادرته العالمية بشأن حماية المنظمات التي لا تستهدف الربح من أن تُستغل في الإرهاب، نظمت المديرية حلقة عمل إقليمية للدول الأعضاء من شرق أفريقيا، في نيروبي في آذار/مارس ٢٠١٢. وناقشت حلقة العمل الممارسات الوطنية وحددت أوجه قصور الرقابة في قطاع المنظمات التي لا تستهدف الربح فيما يتعلق بمخاطر محددة في مجال تمويل الإرهاب. ودعمت تنظيم هذا الحدث حكومتا كندا وسويسرا ولجنة الجمعيات الخيرية لإنكلترا وويلز.

بناء القدرات على منع الانتشار وعلى التصدي للهجمات التي تشن باستخدام أسلحة الدمار الشامل

٧١ - تشجيعا للتصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل المدخل عليها في عام ٢٠٠٥ وتنفيذهما، وكذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، نظم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حلقتي عمل في السنغال وكينيا في عام ٢٠١٣، بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٧٢ - ويدعم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح الأنشطة التي تضطلع بها هذه اللجنة، وقد دعم أو نظم أو شارك في تنظيم حلقات عمل إقليمية في أفريقيا من أجل تيسير تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، استضافتها بوتسوانا وجنوب أفريقيا وغانا وكينيا ومصر شاركت فيها ٥٠ دولة أفريقية فضلا عن الاتحاد الأفريقي وعدة منظمات دون إقليمية بينها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٧٣ - وطلبت الدورة العادية العشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي المنعقدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات اللازمة، بالتعاون مع اللجنة

والجهات المعنية الأخرى، من أجل مواصلة تشجيع وتحسين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا. ونظم الاتحاد الأفريقي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، حلقة العمل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المنعقدة يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في أديس أبابا. وقد ساهمت فيها اللجنة وخبراؤها ومكتب شؤون نزع السلاح فضلا عن منظمات إقليمية ودون إقليمية بخبراتها.

٧٤ - وفي عام ٢٠٠٧، أطلق المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية برنامجا لتعزيز التعاون مع أفريقيا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، جرى تمديده في وقت لاحق حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويهدف البرنامج إلى تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية في أفريقيا وزيادة المشاركة في البرامج والأنشطة الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء لأغراض التنمية الاقتصادية والتطوير التكنولوجي وتحسين القدرات الوطنية للدول الأطراف الأفريقية في مجال الحماية.

بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وعلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد

تعزيز تنفيذ الصكوك القانونية والدولية وتقديم المساعدة القانونية وتعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون

٧٥ - واصلت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مشاركتها النشطة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مع منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب المعني بالمنطقة المغاربية، الذي شارك في زيارة المتابعة التي قامت بها إلى المغرب في آذار/مارس ٢٠١٣. ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضا في شراكة مع المديرية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز قدرة الدول المغاربية على التحقيق والمحاكمة في قضايا مكافحة الإرهاب في سياق احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت المديرية شراكة مع اتحاد المغرب العربي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، شارك الاتحاد المغاربي للمرة الأولى في الزيارة القطرية التي قامت بها المديرية إلى المنطقة.

٧٦ - وتعاونت المديرية تعاونا وثيقا مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي يشارك في زياراتها التقييمية ويساهم أحيانا كثيرة في تقديم منظور إقليمي في المناسبات التي تيسرها المديرية. ويسرت المديرية مع المركز الأفريقي مبادرة لتعزيز استخدام بلدان منطقة الساحل لقواعد البيانات الدولية من أجل تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والتعاون بين سلطات الشرطة وسلطات الحدود. وسوف تتوج هذه المبادرة بسلسلة من أربع حلقات عمل سيبدأ تنظيمها في عام ٢٠١٤ في شمال وغرب أفريقيا.

٧٧ - وفي إطار الجهود التي يبذلها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بهدف تعزيز التعاون الإقليمي، نظم المكتب بالاشتراك مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مؤتمرا عن التعاون الإقليمي في المسائل الجنائية في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل، في الدار البيضاء، المغرب، من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وركز المؤتمر على التحديات القائمة في المنطقة والسبل الكفيلة بتعزيز هذا التعاون. وهناك عدد من التوصيات العملية التي ستسترشد بها مبادرات المتابعة التي سيشترك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنتدى في تنفيذها في عام ٢٠١٤.

٧٨ - واشترك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنظيم حلقة عمل إقليمية للخبراء تناولت تنفيذ الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب كوسيلة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط، عُقدت في مَلَغا، إسبانيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٧٩ - ودعماً لتنفيذ خطة العمل الإقليمية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وضعت إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية مبادرة ساحل غرب أفريقيا التي أُطلقت في تموز/يوليه ٢٠٠٩. والعنصر البرنامجي الأول فيها هو إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبريا. ومع أن هذه المبادرة أتت استجابة لنمو الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا، فإن وحدات مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية ستعمل بوصفها مراكز إنفاذ القانون تدعم القدرات التقنية والتحليلية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل الاستجابة للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. وسيستفيد توسيع المبادرة إلى نطاق أوسع من الدول التجريبية الأولى من الإذن الذي منحه مجلس الأمن مؤخرا لتطوير قدرات أجهزة الشرطة وإنفاذ القانون الوطنية في مجال تحليل المعلومات المتعلقة بالأسلحة غير المشروعة.

٨٠ - وفي عام ٢٠١٢، بدأت الإنتربول تنفيذ نظام معلومات الشرطة في غرب أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأوروبي. ويمكّن نظام المعلومات وكالات إنفاذ القانون في ١٦ بلدا من بلدان غرب أفريقيا من جمع معلومات الشرطة وتحليلها وتبادلها على كلٍ من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٨١ - ويشكل الأمن إحدى الركائز الثلاث لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل التي يتولى تنفيذها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالتعاون مع منظومة الأمم

المتحدة بأسرها، كما تحتل قضايا مكافحة الإرهاب مكانة بارزة ضمن الأولويات الإقليمية الرئيسية[٣]. ويسرني أن أشير إلى أن الدول الأعضاء في المنطقة بدأت تتولى زمام الأمور بخصوص الاستراتيجية حسب ما أثبته تنظيم حكومة مالي للاجتماع الوزاري بشأن منطقة الساحل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في باماكو. واتفق المشاركون على إنشاء منتدى للتنسيق الإقليمي تتولى مالي رئاسته في أول سنتين وتدعمه أمانة تقنية يتشارك في رئاستها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بمشاركة جميع المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وعقد الاجتماع على هامش الزيارة التي قمت بها إلى منطقة الساحل في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ برفقة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيسيْ البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي.

٨٢ - وعمل مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لوضع الركيزة الأمنية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بغية تحديد المبادئ الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية. ووضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار التصدي للتحديات التي تواجهها بلدان منطقة الساحل، برنامجا متكاملا عنوانه ”إسهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل“، وشرع المكتب في تنفيذ هذا البرنامج. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادة فرقة العمل الإقليمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحوكمة، ويسهم في تعزيز الركيزة الأمنية للاستراتيجية في الجوانب المتعلقة بالحكم الديمقراطي والأمن.

٨٣ - ونظمت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع الحكومة المغربية مؤتمرا دوليا، في الرباط في آذار/مارس ٢٠١٣، ركّز على مسألة التعاون في مجال مراقبة الحدود في منطقتي الساحل والمغرب العربي. وضم المؤتمر مسؤولي شرطة وجمارك واستخبارات من ١١ بلدا من أجل مناقشة التحديات المشتركة وسبل التصدي لها بهدف تعزيز التعاون الحدودي. ووضعت المديرية، بمساعدة من المنظمات الدولية ذات الصلة، ومنها المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للهجرة والإنتربول، عددا من مشاريع تنمية القدرات في مجال مراقبة الحدود. وسيقدم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدعم، على وجه الخصوص، لمشروعين لمراقبة الحدود والتعاون الإقليمي. ويهدف أولهما إلى تعزيز قدرات

(٣) انظر تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (S/2013/354).

الدول في مجال التنسيق وتبادل المعلومات في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عن طريق إنشاء ست وحدات وطنية لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والربط بين هذه الوحدات؛ أما المشروع الثاني فسيسعى إلى تعزيز التعاون الأقاليمي في مجال مراقبة الحدود عن طريق إنشاء شبكات غير رسمية تضم مسؤولي استخبارات وشرطة وجمارك من البلدان المجاورة، تندرج ضمن ترتيبات إقليمية مختلفة.

٨٤ - وواصلت منظمة الجمارك العالمية تعزيز القدرات في مجال مراقبة الحدود، ومنع الاتجار بجميع أنواع السلع غير المشروعة التي يمكن أن يستعين بها الإرهابيون في تمويل أنشطتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وكشف هذه الحالات من الاتجار. ووضعت المنظمة مشاريع مع مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول.

٨٥ - ونظم مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع الحكومة النيجيرية، حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عُقدت في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وحددت حلقة العمل الأولويات الرئيسية للمنطقة فيما يتعلق بتنمية القدرات، ولا سيما في مجال مراقبة الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المشاركون الأمم المتحدة وفرقة العمل وغيرها من هيئات مكافحة الإرهاب المعنية لمواصلة العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية لتعزيز التنفيذ الفعال للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، واستراتيجية مكافحة الإرهاب للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بطريقة متكاملة ومتآزرة. وأشار المشاركون إلى أن مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب لفرقة العمل تشكل أداة قيمة في تحديد الأنشطة الجارية، والثغرات، ووضع برامج تُعنى بمجالات محددة تتطلب المزيد من المساعدة التقنية.

٨٦ - وبالنظر إلى الحالة في مالي، أنشأت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مشروعا يهدف إلى معالجة قضية المشتبه في أنهم إرهابيون الذين يحتجزهم الجيش المالي بغرض محاكمتهم. وتجري مناقشة المشروع مع إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وغيرهما من الشركاء المعنيين، ويُتوقع إيفاد بعثة مشتركة بين المديرية وإدارة عمليات حفظ السلام إلى مالي في أوائل عام ٢٠١٤.

٨٧ - وبهدف مساندة الجهود التي تبذلها الحكومات في جميع أنحاء العالم لتنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، أعدّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدة منشورات وأدوات للمساعدة التقنية المتخصصة بينها منهج للتدريب القانوني في مجال

مكافحة الإرهاب يهدف إلى الاستفادة إلى أقصى حد من المساعدة المقدمة في تنمية القدرات. وواصل المكتب تقديم المساعدة إلى المسؤولين في مجال العدالة الجنائية عن طريق تنظيم حلقات عمل لتنمية القدرات وحلقات دراسية لتقديم المساعدة بشأن التشريعات الوطنية.

٨٨ - وقام مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بالإسهام في تعزيز التعاون بين الخبراء الأفريقيين وغيرهم من الجهات المعنية على الصعيد الدولي، وبخاصة من خلال المؤتمر الدولي بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية الذي عقد في بوغوتا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والمؤتمر الدولي بشأن ''تشجيع الشركاء على المساهمة في بناء القدرات: تعاون الأمم المتحدة مع مراكز مكافحة الإرهاب'' الذي عقد في الرياض في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٨٩ - وواصل فريق رصد تنفيذ القرار ١٢٦٧ عمله في البلدان الأفريقية في مجال المساعدة في تنفيذ نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٢٦٧ من خلال المشاركة في حلقات عمل مواضيعية وإجراء زيارات قطرية. وفي عام ٢٠١٣، زار الفريق إثيوبيا والسودان وكينيا، وعقد محادثات مع مسؤولين في حكومة الصومال الاتحادية.

٩٠ - وعلى الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير مكلفة بمكافحة الإرهاب، فإنها تعمل عن كثب، في إطار أداء مهامها، مع الحكومات لتعزيز نظم الدخول المراعية لاعتبارات الحماية في إطار سياسات وممارسات أوسع نطاقا في مجال إدارة الهجرة. وقد أُنجزت مجموعة من الأنشطة في الميدان، منها تقديم التدريب والمساعدة التقنية وخدمات تنمية القدرات لحرس الحدود والمسؤولين في مجال الهجرة والمسؤولين ذوي الصلة، من أجل المساعدة على الحفاظ على سلامة نظم اللجوء الوطنية، بطرق منها الحفاظ على الطابع المدني للجوء، ومن ثم الإسهام بشكل إيجابي في البيئة الأمنية إجمالا.

تعزيز أمن النقل والأمن البحري

٩١ - واصلت المنظمة البحرية الدولية التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لدعم التنمية المستدامة في القطاع البحري الصومالي، وإتاحة سبل بديلة عن القرصنة لكسب الرزق، وحماية موارد الصومال البحرية وإدارتها.

٩٢ - وما زال الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي تترأس إدارة الشؤون السياسية مجلس إدارته، يشكل آلية فعالة لدعم الجهود

التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقدم الصندوق الدعم لمبادرات منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والإنتربول. وفي إطار عملٍ جماعي، قدم الصندوق الدعم إلى مجموعة من الأنشطة، من بينها تعزيز القدرات الإقليمية في مجال محاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة ومعاقبة المدانين منهم؛ وتوفير وسائل الراحة الأساسية للسجناء وتأمين القواعد الدنيا لمعاملتهم؛ وتعزيز قدرات أجهزة القضاء ودوائر النيابة العامة؛ وتعزيز أقسام الشرطة؛ واستهداف التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من أنشطة القرصنة؛ وزيادة الوعي العام.

٩٣ - وتعمل منظمة الطيران المدني الدولي بشكل كبير مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع السياسات المتعلقة بأمن الطيران وحرمة الحدود على الصعيد العالمي، وتقديم المساعدة في مجال تنمية القدرات. وتشمل أنشطة المنظمة إيفاد بعثات تقييم، وتقديم المساعدة التقنية، وتنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل، وعقد مؤتمرات من أجل تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وزيادة اطّلاعها.

٩٤ - وساعدت المنظمة البحرية الدولية في إعداد مدونة قواعد السلوك الجديدة المتعلقة بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، وفي اعتماد هذه المدونة فيما بعد، وقد تم التوقيع على المدونة في الكاميرون في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقدمت المنظمة أيضا الدعم لتنمية القدرات في مجال إنفاذ القانون البحري، وأنشأت لهذا الغرض صندوقا استئمانيا جديدا للأمن البحري لغرب ووسط أفريقيا. وقدمت المنظمة تدريبات محاكاة نظرية على الصعيد الوطني في مجال التخطيط لحالات الطوارئ البحرية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٩٥ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية، على وضع الصيغة النهائية لدورة تتعلق بالجرائم الإرهابية ذات الصلة بالنقل في إطار منهجه للتدريب القانوني في مجال مكافحة الإرهاب.

٩٦ - وواصل مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأمن البحري. ويقدم المكتب أيضا تقارير إلى الجمعية العامة عن المستجدات المتعلقة بالأمن البحري في تقارير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار. وفي هذا الصدد، أسهم المكتب في الاستراتيجية البحرية الأفريقية المتكاملة لعام ٢٠٥٠ للاتحاد الأفريقي التي اعتمدها وزراء النقل الأفارقة في عام ٢٠١٢.

كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب

حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب

٩٧ - لوحظ، في بعض الحالات، أن قوات الأمن وإنفاذ القانون الوطنية قد تكون أجرت تحقيقات واتخذت تدابير في مجال مكافحة الإرهاب بمعزل عن اعتبارات حقوق الإنسان، مقارنةً بحالات أعمال الشرطة الجنائية العادية، ويرجع ذلك إلى الطابع العاجل والخاص الذي تتسم به التهديدات الإرهابية، وهو ما تترتب عليه ثغرات كبيرة. وللمساعدة على سد هذه الثغرات وتحسين قدرة الدول الأعضاء على منع التهديدات الإرهابية والتصدي لها وإجراء التحقيقات بصورة تراعي حقوق الإنسان وسيادة القانون في حالة وقوع هجوم إرهابي، بدأ الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وتحت قيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشروعا عالميا مدته سنتان لتدريب مسؤولي إنفاذ القانون وتنمية قدراتهم في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع الإرهاب.

٩٨ - ونظم الفريق العامل حلقتي عمل، في عمان في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفي واغادوغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعنوان ''تحديد الاحتياجات الأساسية وإرساء أفضل ممارسات التدريب'' من أجل تحديد احتياجات الدول من التدريب؛ وزيادة معرفة الخبراء وممثلي الدول بالمشروع؛ ووضع قائمة بأسماء الخبراء الذين يستطيعون المساعدة في وضع المناهج التدريبية للمشروع. وحضر حلقتي العمل مسؤولون رفيعو المستوى في مجال إنفاذ القانون والأمن وميسرون خبراء من بوركينا فاسو وتونس والجزائر وليبيا والسنغال وكوت ديفوار ومالي ومصر والمغرب ونيجيريا.

٩٩ - وسينفذ الفريق العامل التدريب المندرج ضمن هذا المشروع في عام ٢٠١٤، مع إيلاء الأولوية إلى الدول الأعضاء في منطقة الساحل وشمال أفريقيا.

١٠٠ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعداد نموذج تدريبي في مجال حقوق الإنسان وتدابير تصدي العدالة الجنائية للإرهاب، وذلك في إطار منهجه للتدريب القانوني في مجال مكافحة الإرهاب. ويتناول هذا المنهج مسائل حقوق الإنسان التي عادة ما تطرح في مختلف مراحل إجراءات العدالة الجنائية في قضايا الإرهاب.

رابعاً – ملاحظات

١٠١ – لا تزال المسؤولية الرئيسية عن منع الإرهاب ومكافحته تقع على عاتق الدول الأفريقية الأعضاء والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. والأمم المتحدة ملتزمة، بالتعاون مع شركائها، بتقديم المساعدات اللازمة.

١٠٢ – وكما يبين التقرر الحالي، فإن الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال دعم الدول الأفريقية الأعضاء آخذة بالاتساع سواء من حيث النطاق أو العمق. ومن المشجع أيضا أن تُبدي العديد من الدول رغبة في التماس المساعدة من الأمم المتحدة من أجل سد الثغرات الرئيسية في الأنشطة المضطلع بها في مجال مكافحة الإرهاب. ومع أن هذه مؤشرات على إحراز تقدم كبير، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه.

١٠٣ – ويجب علينا أن نوسع نطاق جهودنا الرامية إلى كفالة اتباع نهج متوازن وشامل إزاء تقديم المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وهذا يعني التركيز على تنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فضلا عن بذل جهود متضافرة لتنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة والتقيد بها.

١٠٤ – وسوف يظل استخدام الموارد بأكبر قدر من الكفاءة أولوية كبرى. وأنا أشجع الجهات المانحة على الاستجابة بسخاء للنداءات فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا.

١٠٥ – وقد أصبح من الأهمية البالغة وضع آلياتٍ منهجية ومتسقة للرصد والتقييم من أجل تحديد أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الفعالة والجاهزة للارتقاء بها، وتلك التي ينبغي إلغاؤها تدريجيا. ومن الحيوي لمصداقيتنا وفعاليتنا الجماعية أن تحقق الأمم المتحدة نتائج ملموسة وقابلة للقياس.

تحسين جهود بناء القدرات وتبسيطها

١٠٦ – نتيجة لأعمال التقييم التي قامت بها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وُضعت دراسة استقصائية شاملة للتدابير القانونية والمؤسسية والتنفيذية المعمول بها في ٢٣ دولة أفريقية لمكافحة الإرهاب، وقُدمت توصيات لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها، وأُبرزت الحاجة إلى المساعدة التقنية. وسوف تواصل المديرية التنفيذية عملها التقييمي المتعلق بالبلدان الأفريقية الأخرى وكذلك رصد التقدم المحرز في الدول التي سبق تقييمها.

١٠٧ – وقد أثبتت مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب التي أطلقتها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب جدواها في تقديم المساعدة إلى بوركينا فاسو

ونيجيريا. ويسرني أنه يجري التحضير لتوسيع نطاقها لتشمل بلدان أخرى في غرب أفريقيا وأنا أشجع على زيادة توسيعه إلى البلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، سيزيد مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المساعدة التي يقدمها في مجال وضع الاستراتيجيات الإقليمية وتنفيذها.

١٠٨ - وأدت المساعدة القانونية المتخصصة التي يقدمها المكتب إلى الدول الأفريقية الأعضاء منذ عام ٢٠٠٣ من أجل دعم جهودها الرامية إلى إنشاء وتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب إلى إحراز تقدم هام. ومع أن عددا قليلا جدا من البلدان في أفريقيا كان قد صدق في أوائل عام ٢٠٠٣ على ما لا يقل عن أربعة من الصكوك القانونية الدولية الـ ١٢ القائمة آنذاك لمكافحة الإرهاب، فإن معظم البلدان قد صدقت الآن على غالبيتها. وأجرت الدول الأفريقية أيضا مراجعة لأحكامها التشريعية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني ونقحتها بغية إدراج الصكوك والامتثال لقرارات مجلس الأمن والمعايير الدولية ذات الصلة بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

١٠٩ - ومن المجالات الأخرى التي يتعين تناولها ضرورة تقديم المساعدة المتعمقة والمفصلة حسب الحاجة في مجال العدالة الجنائية، وبخاصة في مجالات التحقيقات والمحاكمات وإصدار الأحكام في قضايا الإرهاب، من منظور تقديم الإرهابيين إلى العدالة ومنع وقوع أعمال إرهابية أخرى. وفي هذا الصدد، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وضع برامج المساعدة الطويلة الأجل الخاصة بكل بلد وتنفيذها لتلبية الاحتياجات الخاصة بتعزيز نظم العدالة الجنائية الوطنية.

١١٠ - ومن الأهمية بمكان أن يولى اهتمام خاص أيضا بتوفير التدريب المتخصص للمحققين والمدعين العامين والقضاة، في مجالات من قبيل مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية؛ وتقديم الدعم والمساعدة لضحايا الأعمال الإرهابية؛ ومكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي؛ ومكافحة جرائم الإرهاب ذات الصلة بالنقل؛ ومكافحة تمويل الإرهاب. كما يلزم بذل المزيد من الجهود من أجل مراقبة الحدود وإدارتها.

١١١ - ويجب على الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إيلاء أولوية رئيسية للعمل عن كثب مع البلدان المستفيدة من أجل إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان وسيادة القانون في السياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب.

تعزيز التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، مع البلدان المستفيدة والمنظمات الإقليمية

١١٢ - من الضروري التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة لمكافحة الإرهاب من أجل تفادي الازدواجية وتعزيز الفعالية في تقديم المساعدة، وضمان المزيد من الترشيد في تخصيص الموارد. وأنا أرحب بالجهود التي يبذلها مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تحسين التنسيق والاتساق فيما بين الكيانات التابعة لفرقة العمل في هذا الصدد.

١١٣ - وأشجع وكالات الأمم المتحدة على العمل على نحو أوثق مع البلدان المستفيدة، وتعزيز التنسيق فيما بينها عن طريق المساعدة المقدمة. وقد اتخذتُ تدابير لتحسين التنسيق في جميع الأنشطة ذات الصلة بمجال سيادة القانون، التي ينبغي أن تتجلى أيضا في مجال مكافحة الإرهاب. ويوفر العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في وضع الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب إطارا سياسيا جيدا للبلدان من أجل التعاون. بيد أن الدول الأعضاء سوف تستفيد أيضا من التعاطي المنتظم مع بعضها البعض ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية. وأحث كيانات الأمم المتحدة كي تقوم بالمزيد من أجل تيسير هذا التعاطي.

١١٤ - ويسهم تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تولي الجهات المحلية زمام الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا: أي أنه من الضروري تسليط الضوء على زيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي ولجانه الاقتصادية الإقليمية وكذلك مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأرحب بهذا التوجه الذي يكفل مراعاة الحقائق المحلية والإقليمية. ومع ذلك، أطلب إلى كيانات الأمم المتحدة مواصلة زيادة التعاون من خلال تشاطر المعلومات وتبادل أفضل الممارسات، ومساعدة المنظمات في تطوير الخبرات التقنية في المجالات الرئيسية. وسيسهم الاستخدام الأوسع نطاقا للصكوك ذات الصلة التي وضعها الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب، إسهاما كبيرا في هذا المسعى.

١١٥ - ومن التطورات الإيجابية الأخرى الشراكات الجديدة التي أقامتها الأمم المتحدة مع شركاء دوليين آخرين متواجدين في أفريقيا، مثل الاتحاد الأوروبي، من أجل وضع برامج مشتركة، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي تعالج أفرقته العاملة الثغرات في قدرات مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء أفريقيا لتوفير المساعدة المراعية لاحتياجاتها.

تعزيز الأنشطة الوقائية لمساعدة الدول على معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب

١١٦ - تكشف الدراسة الاستقصائية الحالية أن معظم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في أفريقيا ترمي إلى تعزيز قدرات الدول على مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، يستلزم النهج الشامل لمكافحة الإرهاب أن تضع وتنفذ الدول أيضا التدابير التي تعالج الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

١١٧ - وليست قيم الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتقدم الاجتماعي أهدافا إيجابية في حد ذاتها فحسب، ولكنها أيضا عناصر رئيسية وضرورية لمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب. وبالتالي، تتطلب مكافحة الإرهاب التقيد التام والدقيق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون على النحو المنصوص عليه في الركيزة الرابعة من الاستراتيجية العالمية. ويجب أن نضمن قدرة الدول على التصدي للإرهاب والهجمات الإرهابية وتقديم الدعم إلى ضحايا هذه الهجمات ضمن الإطار القانوني لقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

١١٨ - والإرهاب هو أحد العوامل الدافعة في عدد متزايد من حالات النزاع، وبخاصة في منطقتي الساحل والمغرب العربي. ورغم تنويهي بالمساهمات الإيجابية والطويلة الأمد للمنظمة في حل النزاعات ومنع نشوبها في أفريقيا، والتي ما برحت تساعد إلى حد ما في التصدي لبعض الظروف المؤدية إلى الإرهاب، فإنه يتعين علينا النظر في طرق إضافية لإدماج منع الإرهاب في جهود المنظمة الأوسع نطاقا لمنع نشوب النزاعات وإدارتها، ولا سيما من خلال التعاون مع بعثاتنا السياسية الخاصة. وينبغي لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أيضا أن تنظر في توسيع نطاق وجودها الميداني في هذه المجالات. وفي هذا الصدد، أرحب باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تشمل الأمن بوصفه إحدى الركائز الثلاث والتي تحتل فيها قضايا مكافحة الإرهاب مكانة بارزة ضمن الأولويات الإقليمية الرئيسية.

١١٩ - وأشير أيضا إلى الدعم الطويل الأجل الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي ما برح يسهم في التخفيف من حدة الفقر ومن الاستبعاد. بيد أن هذه التدابير في حاجة إلى قدر كبير من التحسين. وينبغي لمنع التشدد وزرع التطرف بين الشباب على وجه الخصوص أن يشكل مجالا ذا أولوية يستدعي اتخاذ إجراءات بشأنه. ويمكن أن يشكل مسح مشاركة الشباب في معالجة الظروف المؤدية إلى تفشي الإرهاب نقطة انطلاق جيدة لاتخاذ إجراءات إيجابية لمعالجة تلك الظروف يمكن أن تشمل أيضا إيجاد حلول للافتقار إلى التعليم وفرص العمل. إنني أشجع وكالات الأمم

المتحدة على إنشاء وتحسين آليات يشارك فيها الشباب الأفريقي في تصميم وتنفيذ الأنشطة الخاصة بهم.

١٢٠ - وبالنظر إلى المساهمة الهامة للمرأة في مجال مكافحة التشدد وزرع التطرف، هناك حاجة إلى زيادة إدماج منظور المرأة في وضع برامج مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأحث كيانات الأمم المتحدة على إدماج العنصر الجنساني في العمل الذي تقوم به في مجال مكافحة الإرهاب، وضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، وذلك بعدة طرق منها تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والجماعات النسائية.

١٢١ - ويجب أن تحظى أنشطة مكافحة الإرهاب بدعم الجهود الرامية إلى منع زج المستضعفين في الأعمال الإرهابية والنزاعات. ومن الأهمية بمكان اتخاذ إجراءات وقائية تستهدف الخطاب الذي يستخدمه الإرهابيون، والأرضَ الخصبة التي يعملون فيها لزرع التطرف في فئة ضئيلة من السكان. ومن الأعمال البالغة الأهمية ما تضطلع به منظمات مثل اليونسكو والبرنامج الإنمائي وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، التي تركز على منع نشوب النزاعات وبناء ثقافة السلام والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي من خلال التعليم والثقافة والاتصالات في أفريقيا. كما سيكون من الحيوي المحافظة والبناء على أوجه التآزر المهمة التي جرى تطويرها مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام.

١٢٢ - وفي عام ٢٠١٤، سأقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أستعرض فيه الجهود التي نبذلها في مجال مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم في سياق تنفيذ الاستراتيجية. ومع أخذ هذا التقرير في الاعتبار، سوف أطرح توصيات بشأن كيفية قيام الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها، من خلال إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، لمساعدة الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب بطريقة أكثر دينامية وإبداعا ومنهجية.